

Distr.
GENERAL

S/1997/581
24 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام
إلى رئيس مجلس الأمن

في أعقاب البيان الرسمي المتعلق بنتائج الانتخابات التي أجريت مؤخرا في ليبيريا، يسرني أن أبلغكم بالنجاح في إجراء الانتخابات، التي تشكل العنصر النهائي في الجدول المنقح لتنفيذ اتفاق أبوجا. ودعما لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (UNOMIL) بدور فعال وذي أهمية بالغة من أجل إحراز هذه النتائج.

ففي شباط/فبراير ١٩٩٧، وتمشيا مع توصيات الأمم المتحدة بشأن الإطار اللازم لإجراء الانتخابات في ليبيريا، قامت الجماعة الاقتصادية والأحزاب الليبرية بوضع إطار متفق عليه لإجراء الانتخابات. وفي ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧ جرى إنشاء لجنة مستقلة للانتخابات (IECOM) في ليبيريا، بدعم من الجماعة الاقتصادية، لغرض تنظيم وإجراء الانتخابات في ليبيريا. وقامت اللجنة المستقلة للانتخابات بوضع قانون خاص للانتخابات، ينص على التحضير للانتخابات وعلى إجرائها بما يتفق والمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية. وجرى إقرار هذا القانون من قبل مؤتمر القمة الطارئ لزعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبوجا في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧، عقب مشاورات أجريت مع الأحزاب السياسية الليبرية.

وتم تذليل العقبات السوقية التي ووجهت في طول البلاد وعرضها أثناء عملية التسجيل بدعم منسق من قبل جميع الجهات الدولية الفاعلة، وعلى رأسها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOMOG) وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (UNOMIL) والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وفي النهاية تمكنت اللجنة المستقلة للانتخابات من تسجيل ما يربو على ٧٥٠ ٠٠٠ ناخب، بمن فيهم عدد كبير من اللاجئين العائدين. وإلى حد كبير الإنجاز الباهر التوقعات وهو يقوم دليلا واضحا على حماس شعب ليبيريا لعملية الانتخابات. ولقد أتاحت مراكز التسجيل الكثيرة وانتشارها على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد فرصة عادلة ومناسبة لليبريين لتسجيل أنفسهم للانتخابات.

وقامت الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات بشن حملة قوية. وشملت هذه الحملة جميع أنحاء البلد، وأجريت في جو ودي وسلمي بصفة عامة. وبفضل الترتيبات الأمنية الذي وضعها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أتاحت للأحزاب السياسية حرية الانتقال وافتتاح مكاتب في جميع أنحاء البلد، وبذلك أوصلت رسائلها إلى الشعب.

ومن أجل مراقبة عملية الانتخابات والتحقق منها، جرى وزع ما يربو على ٥٠٠ من المراقبين الدوليين للانتخابات، بما في ذلك عدد يبلغ في المجموع ٣١٧ من المراقبين العاملين بعقود متوسطة المدة وقصيرة المدة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، في جميع محافظات البلد التي يبلغ عددها ١٣ محافظة. وزار مراقبو بعثة الأمم المتحدة ما يربو على ٥٠٠ مركزاً من مراكز الاقتراع التي يبلغ عددها ٨٦٤.١ وذكر هؤلاء أن الاقتراع كان يجري بطريقة منظمة وفعالة في جميع أنحاء البلد، دون أنباء عن العنف أو التخويف. وكان عدد المشتركين في الانتخابات كبيراً، وفي جميع المناطق كان سلوك الناخبين منظماً وسلمياً. ولم يبلغ عن أي حوادث خطيرة يوم الاقتراع، وفي حين أشير إلى بعض المخالفات الفنية لم يبلغ عن وقوع مخالفات كبيرة أو أي حادثة قد تؤثر على نتائج عملية الاقتراع أو على مصداقيتها. ولاحظ العديد من المراقبين أن نسبة كبيرة نسبياً من الناس كانت تطلب المساعدة فيما يتعلق بالإدلاء بأصواتها، نظراً لمعدل الأمية العالي للغاية في جميع أنحاء البلد. وأثناء تقييم السلوك العام أثناء الاقتراع، كان من الواضح أنه أتيحت لجميع الليبريين المؤهلين فرصة عادلة للإدلاء بأصواتهم للحزب السياسي الذي اختاروه.

وجرى إحصاء الأصوات في مكان الاقتراع فور إغلاق باب التصويت. وفي جميع الحالات أتيحت لممثلي الأحزاب والمراقبين الوطنيين والدوليين فرصة لحضور عملية إزالة الشمع الأحمر من صناديق الاقتراع الشفافة، وإحصاء الأصوات وتسجيلها في مراكز الاقتراع من قبل الضباط المسؤولين. كذلك كان لفريق الرصد وجود في كل مركز من مراكز الاقتراع، كما حضر عملية إحصاء وتسجيل الأصوات. وأعلنت النتائج النهائية في كل مركز من قبل الضباط المسؤولين بحضور ممثلي الأحزاب والمراقبين الوطنيين والدوليين وفريق الرصد. وقام ممثلو الأحزاب بالتحقق من صحائف التسجيل، وكان يحق لهم أيضاً استلام نسخ من صحيفة التسجيل.

وتولت اللجنة المستقلة للانتخابات عملية وضع نتائج الانتخابات في شكل جداول في منروفيا، بحضور ممثلي الأحزاب والمراقبين الوطنيين والدوليين وفريق الرصد. وقامت اللجنة بإعلان النتائج الجزئية بدءاً من يوم ٢٠ تموز/يوليه وقت إتاحتها. وأنجزت عملية جدولة النتائج يوم ٢٤ تموز/يوليه، وأعلنت النتائج الرسمية النهائية من قبل اللجنة في نفس الوقت. وتبين من النتائج الرسمية أن السيد تشارلز غانكي تيلور، رئيس الحزب الوطني القومي، حصل على أغلبية ساحقة من الأصوات التي جرى الإدلاء بها، مما جعل إجراء جولة أخرى من الانتخابات مسألة لا داعي لها.

وفي وقت مبكر من هذا اليوم قمت بإصدار بيان مشترك (انظر المرفق) مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجنرال سامي أباشا، رئيس دولة نيجيريا، للتحقق من أن الانتخابات أجريت في بيئة آمنة وأن العملية كانت تتسم بالمصداقية والشفافية وأن النتائج المعلنة تتفق والأصوات التي جرى الإدلاء بها. وباسم الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية جرى التصديق على الانتخابات بوصفها حرة ونزيهة.

وإنني أشيد باللجنة المستقلة للانتخابات لإدارتها الفعالة للانتخابات وبفريق الرصد للبيئة الآمنة التي كفلها لعملية الانتخابات. كما أشيد بمجتمع المانحين الدوليين لما قدمه من مساعدة فعالة وسخية لعملية الانتخابات. وأشيد بالبلدان الاعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأهنتها على مشاربتها وتصميمها على إنجاز عملية السلام ولما بذلته من جهود لإنجاح هذه العملية غير المسبوقة والمشاركة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وهو ما يقدم مثالا على التعاون الذي يساعد في اعطاء زخم جديد للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلم والاستقرار في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم.

بيد أنني، وقبل كل شيء، أهنيء شعب ليبيريا على ما أبداه من جدية ومسؤولية فيما يتعلق بالالتزام بالديمقراطية وعلى دعمه لعملية السلام. وإنني أتطلع إلى إجراء مباحثات مبكرة مع الحكومة الجديدة بشأن الكيفية التي تستطيع بها الأمم المتحدة تقديم أفضل ما يمكن أن تقدمه لمساعدتها في جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة التعمير والتنمية.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

الشهادة المشتركة الصادرة عن رئيس الجماعة الاقتصادية
لدول غرب أفريقيا والأمين العام للأمم المتحدة
بشأن الانتخابات الخاصة التي أجريت في ليبيريا
في عام ١٩٩٧

١ - أعلنت الآن نتائج الانتخابات التي أجريت في ليبيريا في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ من قبل رئيس اللجنة المستقلة للانتخابات. وبهذا العمل، تكون اللجنة أنجزت رسميا هذه العملية الانتخابية وهي آخر بند في الجدول الزمني المنقح لتنفيذ اتفاق أبوجا المبرم بموجب خطة السلام لليبيريا التي أعدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد تلقينا تقارير ممثلينا في منروفيا التي جاء فيها أن اللجنة المستقلة للانتخابات قد نجحت في إتاحة الفرصة للمقترعين الليبيريين لأن يختاروا قادتهم بحرية. وقد أنجز ذلك في إطار قانون الانتخابات الخاصة وهو صك قانوني لا يصلح إلا لمرة واحدة ويكون متمشيا والمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية. وقد أقر هذا القانون من قبل مؤتمر القمة الطارئ لزعماء بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب آسيا المعقود في أبوجا في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧.

٢ - وعلمنا أن ما يزيد على ٧٥٠ ٠٠٠ ناخب قد سجلوا في كامل أنحاء البلد للمشاركة في الانتخابات الخاصة وأنهم خرجوا بأعداد كبيرة لاغتنام فرصة التعبير بحرية عن إرادتهم عن طريق الاقتراع. وقد تم الاقتراع بدون أي أعمال عنف أو تخويف. وأجريت العملية الانتخابية برمتها بنزاهة وشفافية. ولم ترد أي تقارير تشير إلى حدوث مخالفات أو أحداث من شأنها أن تمس مصداقية الانتخابات، وهو ما تحقق منه ما يزيد على ٥٠٠ مراقب دولي. وبالتالي فإن هذه الانتخابات الرئاسية والتشريعية تعبر عن إرادة المقترعين الليبيريين.

٣ - ونحن نعلن باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة أن العملية الانتخابية التي انتهت بالإعلان النهائي عن نتائجها في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ كانت حرة وعادلة ونزيهة.

٤ - ونهنئ الشعب الليبيري لما أبداه خلال هذه العملية من تمسك بالسلم ورغبة في إقامة حكومة منتخبة ديمقراطية. وفي الوقت الذي تقبل فيه الحكومة على المهمة العسيرة المتمثلة في إعادة تعمير البلد وتحقيق المصالحة الوطنية، ندعو جميع الليبيريين أن يمنحوا تأييدهم الكامل. ونشني على منظمة الوحدة الأفريقية ومجتمع المانحين الدوليين الذين قدما للعملية مساهمات سخية ومساعدة تقنية لوضع الترتيبات التي ساعدت على إجراء الانتخابات. وتعتزم الجماعة الاقتصادية للأمم المتحدة أن تواصل الإسهام على نحو نشط في إعادة تعمير ليبيريا والمساعدة في تعبئة الدعم الدولي لهذا الغرض.
